وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الاثنين، 19 فبراير 2024

أخبار الطاقة

أسواق النفط تنتعش لمواصلة المكاسب مع تفاقم التوترات الجيوسياسية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين منتعشة بعد أن سجلت مكاسب يومية وأسبوعية في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت تجاوز خلاله الخامان القياسيان برنت 83 دولارا، وغرب تكساس الوسيط 79 دولارا للبرميل. بينما يتأمل المستثمرون مواصلة المكاسب مع تلقي أسعار النفط الدعم من طغو التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على توقعات وكالة الطاقة الدولية بتباطؤ الطلب العالمي على النفط.

وعلى مدار الأسبوع الماضي، ارتفع برنت أكثر من 1 % وارتفع الخام الأميركي نحو 3 %. وأدى تزايد خطر نشوب صراع أوسع نطاقا في الشرق الأوسط إلى دعم أسعار النفط الخام. في حين يرى بعض المحللين أن النفط لا يزال يتدفق وأن الاضطرابات كانت محدودة».

وساعدت المخاوف الجديدة بشأن انقطاع الإمدادات في المنطقة على دفع المعنويات بشأن أسعار النفط إلى الارتفاع وتعويض المخاوف بشأن بيئة أسعار الفائدة المرتفعة لفترة أطول في الولايات المتحدة مما يؤثر على النمو الاقتصادي.

وارتفع النفط إلى أعلى مستوياته في 2024 مع تصاعد التوترات في الشرق الأوسط، إذ أغلق النفط عند أعلى سعر تسوية هذا العام، حيث طغت التوترات المتزايدة في الشرق الأوسط على بيانات التضخم الأميركية الأكثر سخونة من المتوقع والتي تقلل من احتمالات خفض أسعار الفائدة.

وارتفع خام غرب تكساس الوسيط فوق 79 دولارًا للبرميل وفي الوقت نفسه اتبعت الأسواق الأوسع نبرة أكثر حذرًا، حيث عززت أرقام التضخم الرهانات على أن بنك الاحتياطي الفيدرالي لن يتعجل لخفض أسعار الفائدة.

وبصرف النظر عن الصراع، فإن التوقعات الأساسية للنفط الخام لا تزال مختلطة. وقالت وكالة الطاقة الدولية هذا الأسبوع إن أسواق النفط قد تحقق فائضا طوال العام مع فقدان نمو الطلب العالمي قوته، في حين تتوقع أوبك استهلاكا أكثر قوة وتقوم المنظمة وحلفاؤها بتنفيذ تخفيضات في الإمدادات لدعم الأسعار، وارتفع سعر النفط الخام أكثر من 10 % هذا العام، بالقرب من أعلى النطاق الذي تم تداوله فيه منذ أوائل نوفمبر.

وقال فؤاد رزاقزادة، محلل السوق في سيتي إندكس وفوركس.كوم، في مذكرة للعملاء: «كانت أسعار النفط متقلبة للغاية هذا الأسبوع، ويرجع ذلك جزئيًا إلى قوة الدولار التي أعاقته، بعد الارتفاع الكبير الذي شهده الأسبوع الماضي»، «في المحصلة، أعتقد أن المخاطر تميل نحو الاتجاه الصعودي بالنسبة للنفط، حيث لا توجد تأثيرات سلبية كثيرة تؤثر على الأسعار».

وفي الوقت نفسه، كادت روسيا أن تصل إلى هدفها المتمثل في خفض الإمدادات الطوعية للمرة الأولى منذ تعهدها العام الماضي، وفي أماكن أخرى، تعهد العراق وكازاخستان بالامتثال لأهدافهما بعد فشلهما في خفض الإنتاج بالكامل كما وعدا الشهر الماضي.

وواصلت أسعار النفط رحلتها الجانبية، مع ظهور بعض الاتجاه الصعودي من ضعف مبيعات التجزئة الأميركية، والذي سرعان ما تم سحقه بسبب التصعيد الجديد في الشرق الأوسط. وبدأت همسات السوق في الظهور مفادها أن أعضاء مجموعة النفط يتجاهلون تخفيضات إنتاج أوبك + لعام 2024، ولكن ذلك لم يؤثر بعد على خام برنت، الذي لا يزال يحوم حول مستوى 83 دولارًا للبرميل. وأكدت وزارة النفط العراقية أنها ستعوض خلال الأشهر الأربعة المقبلة زيادة إنتاجها من النفط الخام في شهر يناير، حيث قدرت مصادر أوبك الثانوية إنتاج الدولة الشرق أوسطية عند 4.19 مليون برميل يوميًا، أي نحو 190 ألف برميل يوميًا فوق الهدف.
وفي الأحداث المؤثرة في السوق النفطية على مدى الأسبوع، أقر مجلس النواب الأميركي مشروع قانون يسعى إلى تجريد الرئيس جو بايدن من سلطة تجميد الموافقات على صادرات الغاز الطبيعي المسال مع انقسام الأصوات على أساس حزبي 224 مقابل 200، لكن من غير المرجح أن يمرر التشريع في مجلس الشيوخ الذي يسيطر عليه الديمقراطيون.

ورفض الاتحاد الأوروبي إمكانية تمديد إمدادات الغاز عبر خط الأنابيب الروسي عبر أوكرانيا إلى ما بعد عام 2024، بنحو 11 مليار متر مكعب العام الماضي، حيث تنتهي الصفقة الحالية ومدتها 5 سنوات في 31 ديسمبر 2024.

وأشارت شركة النفط الأميركية أوكسيدنتال بتروليوم إلى أن موافقة لجنة التجارة الفيدرالية على استحواذها على كراون روك بقيمة 12 مليار دولار قد يتم تأجيلها إلى النصف الثاني من عام 2024، قائلة إن المنظمين كانوا يطلبون «كل شيء»، مما يؤدي إلى إبطاء العملية.

وتدرس شركة فيتول لتجارة السلع الأساسية إلى دخول سوق الطاقة اليابانية وفتح مكتب في طوكيو لتجارة الكهرباء اليابانية، مع اجتذاب سوق الطاقة شديدة التقلب في اليابان عددا متزايدا من الشركات الغربية الكبرى بعد تحريرها في عام 2016.

من جهتها صنفت الحكومة الأسترالية النيكل كمعدن بالغ الأهمية، مما فتح المجال أمام الوصول إلى مليارات الدولارات من القروض الحكومية المدعومة لشركات التعدين المحاصرة، حيث انخفضت الأسعار بنسبة 40 % خلال عام وسط ارتفاع مستمر في العرض الإندونيسي.

وفي إندونيسيا، تعهد الرئيس الإندونيسي المنتخب برابو سوبيانتو، وهو جنرال سابق بالجيش، بخفض إعانات دعم الطاقة التي تقدمها الحكومة، والتي تصل إلى 22 مليار دولار تنفق معظمها على دعم الديزل وغاز الطهي للجميع، بما في ذلك الإندونيسيون ذوو الدخل المرتفع.

ويبدو أن «العمل المناخي +100»، وهو تحالف المستثمرين الذي تبلغ قيمته 68 تريليون دولار والذي تم إطلاقه في عام 2017 للضغط على أكبر الدول المسببة للانبعاثات في العالم لإزالة الكربون، ينهار مع انسحاب البنك الأميركي الرائد جي بي

مورغان رسميًا من المجموعة، إلى جانب ستيت ستريت.

وفي قضية مكافحة الاحتكار، تم رفع دعوى قضائية ضد شركة النفط الأميركية الكبرى إكسون موبيل، ومشغل خطوط الأنابيب الرائد في كندا إنبريدج في محكمة إلينوي الفيدرالية من قبل شركة تطوير البنية التحتية دوسير بزعم منع منافس من بناء محطة بارجة في منطقة شيكاغو.

في النرويج، شهدت مصفاة البلاد الوحيدة، مونجستاد الذي تبلغ طاقتها الإنتاجية 230 ألف برميل يوميًا والذي تديره شركة إكوينور، توقف إنتاجها بعد اندلاع حريق في كشك كهربائي في المصفاة، ومع ذلك، تمكنت خدمات الطوارئ من احتواء الحريق في غضون عدة ساعات.
وأعلنت شركة وود سايد إينرجي الرائدة في أستراليا عن انخفاض قيمة الأصول غير النقدية بنحو 1.2 مليار دولار أميركي من حقل الغاز شنزي في خليج المكسيك، والذي تم شراؤه في عام 2021 كجزء من استحواذها على أصول بريتش بتروليوم النفطية، بسبب انخفاض الاحتياطيات.

وفي الصين، يبدو أن نمو طاقة الرياح والطاقة الشمسية في البلاد لا يكفي لتعويض التوسع في الفحم، ويؤدي النمو الاقتصادي في الصين إلى زيادة استخدام الفحم على الرغم من الإضافات الكبيرة في طاقة الرياح والطاقة الشمسية. ومن المتوقع أن تؤدي إجراءات التحفيز الاقتصادي، بما في ذلك القروض المباشرة وتخفيضات الضرائب، إلى تعزيز النشاط التجاري واستهلاك الطاقة.

ويتحدى الوضع في الصين وأوروبا فكرة أن تحل طاقة الرياح والطاقة الشمسية محل الوقود التقليدي بالكامل، مما يسلط الضوء على العلاقة المعقدة بين النمو الاقتصادي والطلب على الطاقة، وفي عام 2023، توسع الاقتصاد الصيني بنسبة 5.3 %. وكان من الممكن أن يكون هذا رقمًا مثيرًا للإعجاب يستحق الاحتفال به في أي بلد آخر. ومع ذلك، بالنسبة للصين، كان يُنظر إلى هذا الرقم على نطاق واسع على أنه مخيب للآمال على الرغم من أنه تجاوز توقعات المحللين.

ونتيجة لهذه التطورات المخيبة للآمال على ما يبدو، يتوقع المحللون أن تعتمد بكين بشدة على التحفيز هذا العام، وهذا يعني انبعاثات أعلى، خاصة وإن العلاقة بين النمو الاقتصادي والطاقة الرخيصة هي العلاقة التي لا تحظى بالكثير من الاهتمام العام، حيث إن هذا الاهتمام يميل إلى التركيز بشكل صارم على الانبعاثات. ومع ذلك، فهذه صلة يصعب التغاضي عنها.

وفي العام الماضي، شهدت ألمانيا انخفاضًا في انبعاثاتها إلى أدنى مستوى لها منذ 70 عامًا. وانزلقت ألمانيا أيضًا إلى الركود في عام 2023. ومن المتوقع أيضًا أن تعلن المملكة المتحدة، التي تتمتع على الأقل بنفس طموح ألمانيا في مجال تغير المناخ، عن انكماش اقتصادي لعام 2023، على الرغم من أنها كانت أقل حظًا فيما يتعلق بالانبعاثات، لكنها تحاول.

وتحاول الصين أيضًا، ولا تزال رائدة من حيث قدرة توليد طاقة الرياح والطاقة الشمسية. ومع ذلك، تقوم الصين أيضًا ببناء الكثير من قدرات الفحم الجديدة، والتي تقول الحكومة إنها ستستخدم كدعم لمصادر الطاقة المتجددة المتقطعة. ولكن قبل ذلك، من المتوقع أن يُستخدم الفحم كوقود للتحفيز الاقتصادي، وأن يؤدي إلى ارتفاع الانبعاثات.

وقد تشمل إجراءات التحفيز التي يتوقع المحللون أن تنشرها الحكومة الصينية، أشياء مثل القروض المباشرة للشركات وتخفيضات الضرائب. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز النشاط التجاري، وهذا التعزيز سيؤدي بدوره إلى زيادة استهلاك الطاقة.

وعلى الرغم من امتلاكها أكبر قدرة على طاقة الرياح والطاقة الشمسية في العالم، إلا أن الصين لا تزال تعتمد بشكل كبير على الكهرباء المولدة بالفحم، لذلك من المرجح أن يزيد هذا إذا نجحت إجراءات التحفيز كما هو مخطط لها. وقد يحطم إنتاج توليد الفحم الرقم القياسي المسجل في العام الماضي والذي بلغ 5760 تيراواط في الساعة. ومع ذلك، سوف ترتفع الانبعاثات، حتى مع استمرار نمو منشآت طاقة الرياح والطاقة الشمسية وبسرعة.

وفي العام الماضي، قامت الصين بتركيب 217 جيجاوات من الطاقة الشمسية و76 جيجاوات من طاقة الرياح. وكان ذلك بمثابة زيادة سنوية بنسبة 55 % في إضافات الطاقة الشمسية، وفي طاقة الرياح، قامت الصين بتثبيت قدرة جديدة أكبر من بقية دول العالم مجتمعة. وقال محللون إن ما ورد أعلاه، إلى جانب الإضافات النووية والمائية الجديدة، يغطي كل الطلب الجديد على الطاقة في الصين في عام 2023. ومع ذلك، وصل توليد الفحم إلى مستوى قياسي وهو أمر محتمل للغاية لأن اقتصاد البلاد توسع بنسبة 5.3 %.

وأشار تقرير إلى أنه بفضل الإضافات الهائلة لطاقة الرياح والطاقة الشمسية، فإن الانبعاثات في الصين قد تصل إلى ذروتها قبل الموعد المحدد. ومع ذلك قدم محللون اقتراحا مختلفا، على الرغم من التوقعات بنمو اقتصادي أضعف هذا العام. وربما لن يكون الأمر أضعف كثيرا مع التحفيز. وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة توليد الفحم والغاز حتى مع استمرار توسع طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

وإن الاستنتاجات التي يطرحها هذا الوضع لا تدعم تمامًا الحجج حول قدرة الرياح والطاقة الشمسية على استبدال الهيدروكربونات بالكامل كوقود لتوليد الطاقة. وإذا كان هناك أي شيء، فهم يدمرون تلك الحجج بالأدلة القادمة من الصين.

وهذا الدليل يحظى أيضًا بدعم من البيانات الواردة من أوروبا، إذ حطم توليد طاقة الرياح والطاقة الشمسية في أوروبا الأرقام القياسية، لكن النمو الاقتصادي ظل متوقفا، وشهد الطلب على الطاقة ضعفا بسبب تضخم الأسعار. ربما يمكن للمرء أن يعزو كل ذلك إلى المصادفات والارتباط الذي لا يساوي السببية.

مبالغة في «ذروة الطلب على النفط».. وقلة الاستثمارات تخفض الإمدادات

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

قال باحثون إن إمدادات النفط الخام ستنخفض بسرعة دون مزيد من الاستثمار، مشيرين إلى إن التقارير عن «ذروة الطلب على النفط» مبالغ فيها. وبحلول عام 2050، تتوقع مجموعة الخدمات المالية، مورنينج ستار، أن ينخفض الطلب على النفط إلى 88 مليون برميل يوميًا، من 99 مليونًا في عام 2019، بانخفاض قدره 11 % تقريبًا.

وقال الباحثون بدون الاستثمار الكافي في هذا القطاع، يمكن أن يصبح العرض والديناميكيات غير متوازنة بشدة. وكتب فريق مورنينج ستار: «هذا انخفاض أقل مما قد يتوقعه البعض». «نحن متفائلون بشأن اعتماد السيارات الكهربائية، الأمر الذي سيخفض الطلب على وقود الطرق، ولكن لا يمكن كهربة كل عنصر من عناصر الطلب على النفط».

وتستند الأرقام إلى توقعات مورنينج ستار بأن تمثل السيارات الكهربائية 57 % من جميع المركبات بحلول عام 2050، واعتماد المركبات الكهربائية لنقل البضائع بالشاحنات. ومع ذلك، فمن الجدير بالذكر أن الشركة لا تتوقع اعتمادًا واسع النطاق للوقود البديل للسفن والطائرات، نظرًا لارتفاع أسعارها.

ومن وجهة نظر مورنينج ستار، فإن إمدادات النفط الخام سوف تتأثر وسيتجاوز الطلب القدرة الحالية دون استثمار كافٍ في هذا المجال. وتصل معظم المشروعات النفطية إلى أعلى مستويات إنتاجيتها خلال سنواتها العديدة الأولى قبل أن تتراجع تدريجياً أو بسرعة. ويجب على المنتجين بدورهم الحفر باستمرار وإنشاء مشروعات جديدة واستكشاف حقول جديدة فقط للحفاظ على مستويات الإنتاج، ناهيك عن التوسع.

وقال الباحثون: «إن إنتاج الآبار المنتجة حاليًا سينخفض بسرعة، لذا بدون المزيد من الاستثمار في الآبار الجديدة، فإن العرض سيكون أقل بكثير من الطلب، حتى في سيناريوهات التحول السريع الأكثر تطرفًا». في وقت، يتطلب إنتاج النفط الكثير من رأس المال والوقت للعمل. وإذا تضاءلت هذه الموارد، فإن إمدادات الطاقة سوف تتعثر أيضاً. وبالنظر إلى ما بعد عام 2030، تشير توقعات مورنينج ستار إلى أن العالم سيبدأ في نفاد الطاقة منخفضة التكلفة، وسيبدأ ارتفاع أسعار النفط الخام في التأثير.

وأكد الباحثون أن «جوهر أطروحتنا هو أنه يمكن معالجة الفجوة الآخذة في الاتساع دون أسعار خام عالية الستراتوسفير». «المنتجون، خاصة في الولايات المتحدة، أكثر التزاما بانضباط رأس المال، وعدد قليل من دول أوبك (بخلاف المملكة العربية السعودية) لديها طاقة فائضة ذات معنى. ولكن حتى بعد أخذ ذلك في الاعتبار، ما زلنا نرى موارد كافية». ومن جانبه، لا يتوقع جيه بي مورجان أن يصل الطلب على النفط إلى ذروة الذروة خلال هذا العمر. وأثبت نمو الطلب في الأسواق

الناشئة أنه أقوى من المتوقع، وهذا سيستمر في التراجع عن رواية ذروة الطلب، وفقًا لاستراتيجي السلع كريستيان مالك. وفي الوقت نفسه، قال المدير التنفيذي لإدارة الطاقة الدولية، فاتح بيرول، إن الطلب على الوقود الأحفوري من المتوقع أن يصل إلى ذروته هذا العقد.

وقالت وكالة الطاقة الدولية في نوفمبر الماضي، إن الاستثمار الحالي السنوي في قطاع النفط والغاز العالمي والبالغ 800 مليار دولار قد ينخفض إلى النصف بحلول عام 2030 إذا أردنا تحقيق هدف الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري عند 1.5 درجة مئوية. وأضاف أنه لن تكون هناك حاجة إلى مشروعات جديدة في قطاع النفط والغاز طويلة الأمد إذا أردنا تحقيق هذا الهدف، وسيلزم إغلاق بعض المشروعات الحالية.

وقالت الوكالة إن الدول المصدرة لأعلى الانبعاثات في صناعة النفط والغاز العالمية لديها «إمكانات هائلة للتحسينات»، حيث تواجه خيارات وسط أزمة مناخية تغذيها منتجاتها إلى حد كبير. وقالت إن الصناعة ستحتاج إلى خفض الانبعاثات بنسبة 60 % بحلول عام 2030 حتى تتماشى الصناعة مع الأهداف المناخية للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية فوق متوسط ما قبل الصناعة المحدد في اتفاقية باريس.

وقال فاتح بيرول المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية: «مع معاناة العالم من آثار أزمة المناخ المتفاقمة، فإن الاستمرار في العمل كالمعتاد ليس مسؤولا اجتماعيا أو بيئيا». وقالت وكالة الطاقة الدولية إن شركات النفط والغاز تمثل 1 % فقط من الاستثمار العالمي في الطاقة النظيفة، ويأتي 60 % منها من أربع شركات فقط، مما يجعلها «قوة هامشية في أحسن الأحوال» في التحول إلى نظام الطاقة النظيفة.

ومع ذلك، لا تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تختفي الصناعة أثناء الانتقال إلى صافي الانبعاثات الصفرية، حيث ستكون هناك حاجة لبعض الاستثمارات لضمان أمن إمدادات الطاقة وتوفير الوقود للقطاعات التي يصعب فيها تخفيف الانبعاثات. كما أن المهارات والموارد من قطاع النفط والغاز في وضع جيد للمساعدة في توسيع نطاق تقنيات الطاقة النظيفة - مثل الهيدروجين، واحتجاز الكربون، وطاقة الرياح البحرية، والوقود الحيوي السائل - والتي يمكن أن تمثل 30 % من الطاقة المستهلكة في عام 2050.

وقال تقرير وكالة الطاقة الدولية إنه من المتوقع أن يصل الطلب العالمي على النفط والغاز إلى ذروته بحلول عام 2030، مع توقع انخفاض الطلب بنسبة 45 % بحلول عام 2050 عن مستويات اليوم إذا أوفت الحكومات بتعهداتها الوطنية في مجال الطاقة والمناخ.

وعلى النقيض من ذلك، توقعت وكالة الطاقة الدولية ذاتها، في تقرير أكتوبر، أن يظل الطلب على الوقود الأحفوري مرتفعا للغاية بحلول 2030، بحيث لا يتمكن من تحقيق هدف اتفاق باريس المتمثل في الحد من ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية. ويخلص تقرير توقعات الطاقة العالمية 2023، إلى أنه على الرغم من النمو المذهل الذي نشهده الآن في مجال الطاقة النظيفة، فإن الانبعاثات لا تزال قادرة على رفع متوسط درجات الحرارة العالمية بنحو 2.4 درجة مئوية هذا القرن، بناءً على إعدادات السياسات الحالية.

وتمثل مصادر الطاقة المتجددة ما يقرب من 50 % من مزيج الكهرباء العالمي، بحلول 2030، مقارنة بنحو 30 % اليوم. كما أن المضخات الحرارية وأنظمة التدفئة الكهربائية الأخرى ستفوق غلايات الغاز على مستوى العالم. وبالنظر إلى هذا المسار، يقترح تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2023 استراتيجية عالمية عاجلة لضمان بقاء هدف 1.5 درجة مئوية مطروحا على الطاولة. وبحلول عام 2030، يحتاج العالم إلى قدرة عالمية ثلاثية للطاقة المتجددة، ومضاعفة معدل التحسينات في كفاءة استخدام الطاقة، وخفض انبعاثات غاز الميثان من عمليات الوقود الأحفوري بنسبة 75 %، وتطوير آليات تمويل مبتكرة وواسعة النطاق لزيادة استثمارات الطاقة النظيفة إلى ثلاثة أضعاف في الاقتصادات الناشئة والنامية، ومتابعة التدابير لضمان الانخفاض المنظم في استخدام الوقود الأحفوري.

وفي حين يظل الطريق إلى 1.5 درجة مئوية مفتوحا، فإن تحقيق هذا الهدف لن يتطلب استثمارات كبيرة في التكنولوجيات الجديدة فحسب، بل وأيضا في البنية التحتية للطاقة في العالم. وإلا فإن التقدم المحرز في معالجة تغير المناخ وضمان إمدادات موثوقة من الكهرباء يمكن أن يتعرض للخطر. ولتحقيق جميع الأهداف الوطنية المتعلقة بالمناخ والطاقة سيتطلب إضافة أو استبدال 80 مليون كيلومتر من خطوط الطاقة بحلول عام 2040 - وهو مبلغ يعادل الشبكة العالمية الحالية بأكملها. وتعد التغييرات الرئيسة في كيفية عمل الشبكات وتنظيمها ضرورية أيضا، في حين يحتاج الاستثمار السنوي في الشبكات، الذي ظل راكدا على نطاق واسع، إلى الضعف إلى أكثر من 600 مليار دولار أميركي سنويا بحلول عام 2030.

ويتناول تعليق وكالة الطاقة الأخير الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه مستهلكو الطاقة الكبار في تقليل الانبعاثات - ويوضح ضرورة ضمان حصولهم على بيانات أفضل لنظام الطاقة. وهناك تغييرات واعدة جارية، ولكن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لضمان توفر المعلومات عالية الجودة وبناء الأدوات المناسبة. ويتناقض تقرير وكالة الطاقة الدولية، التي تقدم المشورة للدول الصناعية، مع وجهة نظر مجموعة منتجي النفط منظمة البلدان المصدرة للبترول، التي تتوقع ارتفاع الطلب على النفط لفترة طويلة بعد عام 2030 وتدعو إلى استثمار تريليونات الدولارات في استثمارات جديدة في قطاع النفط.

وفي تقريرها السنوي لتوقعات الطاقة العالمية، قالت وكالة الطاقة الدولية إن ذروة الطلب على النفط والغاز الطبيعي والفحم كانت واضحة هذا العقد في سيناريوها القائم على السياسات الحالية للحكومات - وهي المرة الأولى التي يحدث فيها هذا. وقال بيرول: «إن التحول إلى الطاقة النظيفة يحدث في جميع أنحاء العالم ولا يمكن إيقافه. إنها ليست مسألة «إذا»، إنها مجرد مسألة «متى» - وكلما أسرع كان ذلك أفضل لنا جميعًا». وقال «يتعين على الحكومات والشركات والمستثمرين أن يدعموا التحولات في مجال الطاقة النظيفة بدلاً من عرقلتها.»

وترى وكالة الطاقة الدولية أيضًا أن دور الصين مصدر رئيس لتغير نمو الطلب على الطاقة. وقال التقرير إنه في حين أن الصين شكلت في العقد الماضي ما يقرب من ثلثي الزيادة في استخدام النفط العالمي، فإن الزخم وراء نموها الاقتصادي ينحسر وأصبحت البلاد «قوة للطاقة النظيفة»، مضيفة أكثر من نصف إنتاج الكهرباء العالمي، وكانت مبيعات السيارات في عام 2022 في الصين. وقال تقرير وكالة الطاقة الدولية: «نهاية عصر نمو الوقود الأحفوري لا تعني نهاية الاستثمار في الوقود الأحفوري، لكنها تقوض الأساس المنطقي لأي زيادة في الإنفاق». وقال تقرير لمنظمة أوبك في وقت سابق من هذا الشهر إن الدعوات لوقف الاستثمارات في مشروعات النفط الجديدة «مضللة» «وقد تؤدي إلى فوضى في مجال

الطاقة والاقتصاد».

وقال محللو أبحاث بنك ايه ان زد، توقعت وكالة الطاقة الدولية للمرة الأولى أن يصل الطلب العالمي على النفط إلى ذروته هذا العقد، وسط تزايد شعبية السيارات الكهربائية وتباطؤ الاقتصاد الصيني. وإن الذروة المتوقعة، والتي تتوقعها الوكالة أيضًا للفحم والغاز الطبيعي، لا تعني أن الانخفاض السريع في استهلاك الوقود الأحفوري أصبح وشيكًا. وسيستهلك العالم ما يصل إلى 102 مليون برميل من النفط يوميًا بحلول أواخر عشرينيات القرن الحالي، مع انخفاض الكميات إلى 97 مليون برميل يوميًا بحلول منتصف القرن. وذكر التقرير بإن الطلب على النفط في صناعات البتروكيماويات والطيران والشحن سيستمر في الزيادة حتى عام 2050، لكنه لن يكون كافيا لتعويض انخفاض الطلب من النقل البري وسط ارتفاع مذهل في مبيعات السيارات الكهربائية». وذكر التقرير أن الصين، التي قادت نمو الاستهلاك العالمي للنفط الخام لسنوات، ستشهد ضعف شهيتها خلال السنوات القليلة المقبلة، مع انخفاض إجمالي الاستهلاك على المدى الطويل.

ووفقاً للتقرير، فإن عملية إزالة الكربون من الاقتصاد العالمي «ستكون طويلة وسيظل منتجو الوقود الأحفوري مؤثرين» في السنوات القادمة. وفي الحالة الأساسية، ستحافظ روسيا ومنظمة البلدان المصدرة للبترول على حصتهما المجمعة في سوق النفط عند 45 % إلى 48 % حتى نهاية هذا العقد. وبحلول منتصف القرن، سوف يرتفع هذا المعدل إلى أكثر من 50 % بفضل زيادة الإنتاج في المملكة العربية السعودية، القائد الفعلي لمنظمة أوبك.

شركة سعودية تدشن مصنعا ثانيا لإنتاج الوقود من زيوت الطعام وتخطط لدخول السوق الخليجية

أحمد العبكي من الدمام

الاقتصادية

تعتزم شركة الوقود الحيوي تدشين ثاني مصنع لها في السعودية، وذلك في محافظة جدة، لإنتاج الوقود الحيوي من مخلفات زيوت الطعام الضارة، الذي من شأنه المساهمة في تقليل الاحتباس الحراري، باستثمار يبلغ 13 مليون ريال.

وقال لـ«الاقتصادية» عبدالله العتيبي الرئيس التنفيذي للشركة، التي تتخذ من مدينة الجبيل الصناعية مقرا لها، إن حجم الاستثمار في الشركة يبلغ 18 مليون ريال، لافتا إلى أن جزءا كبيرا من رأس المال بتمويل من صندوق أرامكو للمشاريع الناشئة «واعد»، فيما الجزء الباقي تمويل ذاتي.

وذكر أن الشركة تنتج الوقود الحيوي صفري الكربون «البابو ديزل» عن طريق تحويل مخلفات زيوت الطهي الضارة وزيت النخيل، وزيت عباد الشمس، حيث يعد أحد البدائل للوقود التقليدي الخام.

وتعمل السعودية على تطوير قطاع الطاقة المتجددة من خلال إيجاد سوق تنافسية محلية تسهم في زيادة استثمارات القطاع الخاص وتشجع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وأكد العتيبي أن الطاقة الإنتاجية للشركة حاليا تفوق مليون لتر شهريا، وأن الطاقة الإنتاجية سترتفع بعد تدشين المصنع الجديد في جدة لتصل إلى ثلاثة ملايين لتر شهريا، مبينا أن جميع الطاقة الإنتاجية موجهة للسوق المحلية، حيث إن الشركة تهدف إلى تغطية الطلب المحلي من الطاقة المتجددة، تماشيا مع رؤية 2030، مضيفا أن الشركة لديها خطط توسعية لاستهداف السوق الخليجية، بعد الاكتفاء المحلي.

ووفق مختصين، فإن حجم الاستثمار في الوقود الحيوي بالسوق السعودية يفوق مليار ريال. ويعد مشروع إنتاج الوقود الحيوي أحد أهم مشروعات القيمة المضافة التي يتم العمل على تنفيذها حاليا، كما يضع السعودية في مقدمة الدول التي تنفذه في المنطقة، ويعزز فرص الاستثمار في مجال توطين التكنولوجيات الحديثة المستخدمة عالميا، ما يحقق عائدا على الاقتصاد السعودي.

ويهدف مشروع إنتاج الوقود الحيوي إلى تلبية جزء من الاحتياجات المتنامية لشركات الطيران الوطنية والعالمية التي ستلتزم وفقا للقوانين الدولية بضرورة استخدام نسبة من وقود الطائرات المستدام تبدأ من 2 % في يناير 2025 وتصل إلى 70 % بنهاية 2050.

وأضاف العتيبي أن هناك إقبالا كبيرا على الطاقة المتجددة، كونها هي طاقة المستقبل، مشيرا إلى أن أبرز عملاء المصنع شركة أرامكو السعودية، فورملا E، إضافة إلى مشروع البحر الأحمر، وأكوا باور.

مجلس الأعمال السعودي - الهندي ينطلق اليوم وملفات الزراعة والأمن الغذائي والطاقة المتجددة تتصدر أعماله

علي المقبلي من جدة

الاقتصادية

قال لـ«لاقتصادية» خالد العبدالكريم نائب رئيس مجلس الأعمال السعودي - الهندي «إن ملتقى الأعمال المشترك، يستعد غدا لتوفير الفرص والبرامج والمشاريع الصناعية وتبادل المعرفة، وفتح قنوات جديدة للتعاون الاقتصادي والاستثماري في مجال تطوير البنية التحتية، وتقنيات الزراعة والأمن الغذائي، وتدريب الموارد البشرية، وتطوير الطاقة المتجددة، وتبادل الخبرات في تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة».

وأضاف العبدالكريم، أن «الملتقى يعد فرصة كبيرة لقطاع المال والأعمال لعرض الفرص الاستثمارية المتاحة وعمل الشراكات والتحالفات الاقتصادية».

وينظم اتحاد الغرف السعودية غدا ملتقى الأعمال السعودي - الهندي، لمناقشة الفرص الاستثمارية الواعدة في قطاعات النفط والغاز والسياحة والمعادن والرعاية الصحية وتقنية المعلومات والبنية التحتية والأمن الغذائي.

ويقود الوفد الهندي رئيس اتحاد الغرف الهندية للتجارة والصناعة، يرافقه وفد من كبرى الشركات الهندية يتكون من 17 مستثمرا ورئيسا تنفيذيا في قطاع الطاقة والأمن الغذائي وشركات التكنولوجيا.

وأكد نحو 120 مستثمرا وشركة سعودية حضورهم الملتقى، وسيشهد الملتقى توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية بين الجانبين، كما سيزور الوفد الهندي وزارتي الصناعة والاستثمار، والالتقاء بعدد من المسؤولين السعوديين.

وتعد السعودية والهند دولتين مهمتين في استقرار الاقتصاد العالمي، وكذلك في أمن واستقرار المنطقة، وتتميزان بعلاقة فريدة أسهمت في تشكيلها روابط اقتصادية واجتماعية وثقافية تاريخية، تتطور بما يناسب مكانتيهما بوصفهما عضوين فاعلين في مجموعة العشرين.

ورسمت العلاقات التجارية بين السعودية والهند مسار نمو غير مسبوق، إذ تعد الهند ثاني أكبر شريك تجاري للسعودية، بينما تعد السعودية رابع أكبر شريك تجاري للهند، وثاني أكبر مورد للنفط إلى الهند. وبرزت الجالية الهندية في المملكة كمصدر رئيس للتحويلات الأجنبية في الهند.

وتتميز العلاقة التجارية بين الهند والسعودية بأنها إحدى العلاقات الثنائية الأكثر استراتيجية لكلتا الدولتين، حيث تقدم السعودية فرصا عديدة للشركات والمستثمرين الهنود، نظرا للخبرة التي يمتلكونها، ولا سيما في المجالات الرئيسة مثل البناء، وتكنولوجيا المعلومات، والصلب والألمنيوم، والصناعات.

ويبلغ عدد الشركات الهندية العاملة في المملكة أكثر من 400 شركة، في حين يبلغ عدد الشركات السعودية في الهند نحو 40 شركة، وتمثلت أعلى القطاعات تصديرا من السعودية البتروكيماويات، الخردة، المعادن الثمينة والمجوهرات، مواد البناء، الآلات الثقيلة والإلكترونيات، فيما تمثلت أعلى القطاعات استيرادا السعودية من الهند في العام المنتجات الغذائية، مواد البناء، البتروكيماويات، السيارات، الآلات الثقيلة والإلكترونيات.

دراسة لـ«الفيدرالي»: قرارات «أوبك» تدعم استقرار أسواق النفط

القاهرة: صبري ناجح

الشرق الأوسط

توصلت دراسة حديثة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي «البنك المركزي» الأميركي، إلى أن قرارات وأبحاث منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» تؤدي إلى استقرار أسواق النفط؛ لما لديها من مصداقية.

وخلصت الدراسة، التي نُشرت على الموقع الرسمي للبنك، الأحد، إلى أن «بيانات أوبك تقلل تقلبات أسعار النفط وتدفع المشاركين في السوق إلى إعادة توازن مراكزهم». أضافت الدراسة أن «المشاركين في السوق يقيّمون بيانات وتعليقات أوبك على أنها توفر إشارة مهمة لسوق النفط الخام».

واستخدمت الدراسة محتوى اتصالات منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، واختبرت ما إذا كانت توفر معلومات لسوق النفط الخام.

ولتحقيق هذه الغاية، قامت الدراسة بـ«استخلاص استراتيجية تجريبية تسمح لنا بقياس الإشارة العامة لمنظمة أوبك، واختبار ما إذا كان المشاركون في السوق يجدونها ذات صدقية، وذلك باستخدام نماذج المواضيع الهيكلية، وتحليل بيانات أوبك، وتحديد عدد من المواضيع المتعلقة بالعوامل الأساسية، مثل العرض والطلب، ونشاط المضاربة في سوق النفط الخام»، وفق ما جاء في صدر الدراسة.

وتتوافق النتائج المستخلصة من الدراسة مع استراتيجية وأهداف «أوبك»، التي تستهدف تنسيق وتوحيد السياسات النفطية لدولها الأعضاء، وضمان استقرار أسواق النفط، مما سينعكس بالضرورة على معدلات التضخم حول العالم، ومن ثم الاقتصاد العالمي.

وتمسكت منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك»، يوم الثلاثاء الماضي، بتوقعاتها لنمو قوي نسبياً للطلب العالمي على النفط في 2024 و2025، ورفعت توقعاتها للنمو الاقتصادي للعامين، وأشارت إلى أن هناك احتمالات لمزيد من الارتفاع.

وقالت «أوبك»، في تقرير شهري، إن الطلب العالمي على النفط سيرتفع 2.25 مليون برميل يومياً في 2024، و1.85 مليون برميل يومياً في 2025. ولم تتغير التوقعات لكلا العامين عن التوقعات الصادرة في تقرير الشهر الماضي.

ومن شأن أي ارتفاع أقوى للنمو الاقتصادي أن يعطي دفعة إضافية للطلب على النفط. وتوقعات «أوبك» لنمو الطلب في 2024 أعلى بالفعل من توقعات «وكالة الطاقة الدولية»، على الرغم من أن تحالف «أوبك بلس» الأوسع لا يزال

يخفض الإنتاج لدعم السوق.

وقالت «أوبك» إنها تتوقع أن «الاتجاه الإيجابي» للنمو الاقتصادي سيمتد إلى النصف الأول من 2024، ورفعت توقعاتها للنمو الاقتصادي في 2024 و2025 بمقدار 0.1 نقطة مئوية.

وتتبنى «أوبك» ومجموعة «أوبك بلس» الأوسع نطاقاً سلسلة من تخفيضات الإنتاج منذ أواخر 2022 لدعم السوق. ودخل خفض جديد، للربع الأول من العام الحالي، حيز التنفيذ، الشهر الماضي.

انخفاض أسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة إلى أدنى مستوى لها منذ عقود

الشرق الأوسط

انخفضت أسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة إلى أدنى مستوى لها منذ ثلاثة عقود تقريباً، حيث من المتوقع أن يكون الشتاء الأكثر دفئاً على الإطلاق في البلاد، ما أدى إلى انخفاض الطلب على الوقود للتدفئة في الوقت الذي يرتفع فيه الإنتاج إلى مستويات قياسية.

ومن المتوقع أن تكون أشهر الشتاء، عندما يكون الطلب على التدفئة في أعلى مستوياته، هي الأكثر اعتدالاً هذا العام منذ بدء التسجيلات الموثوقة في عام 1950، وفقاً للمحللين، مما يترك استخدام الغاز أقل بكثير من المتوقع، وفق ما ذكرت صحيفة «فاينانشيال تايمز».

وبالإضافة إلى ارتفاع إنتاج الغاز الأميركي - الذي وصل إلى مستوى قياسي بلغ 105 مليارات قدم مكعبة يومياً في ديسمبر (كانون الأول) - أدى ذلك إلى انخفاض أسعار العقود الآجلة إلى أكثر من 50 في المائة منذ منتصف يناير (كانون الثاني).

ويوم الجمعة، استقرت عقود مؤشر «هنري هب» القياسية لشهر مارس (آذار) عند 1.61 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، بارتفاع طفيف عن 1.58 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية يوم الخميس. وبصرف النظر عن بضعة أيام في منتصف عام 2020 - عندما أدى وباء (كوفيد - 19) إلى سحق الطلب - فهذا هو أدنى سعر إغلاق لعقد الشهر التالي منذ عام 1995.

وقال مات روغرز من مجموعة «كومموديتي ويذر»، وهي شركة استشارية: «إنه أمر سخيف... يحدث شيء غير معتاد للغاية. أكره استخدام كلمة مدمر، لكن الطلب انخفض حقاً».

تغير المناخ

وأدى تغير المناخ إلى فصول شتاء أكثر دفئاً في جميع أنحاء العالم. وأظهرت البيانات التي نُشرت هذا الشهر أن متوسط درجة الحرارة العالمية تجاوز لأول مرة معيار 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة على مدى فترة 12 شهراً.

وأضعف هذا الحال الطلب على وقود التدفئة، حتى مع تسبب التحول عن الفحم في زيادة استخدام الغاز في توليد الكهرباء.

ووفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأميركية، انخفض عدد درجات التدفئة - وهو مقياس البرودة الذي يعتمد على مدى انخفاض درجات الحرارة عن نقطة مرجعية معينة - بنسبة 7 في المائة على مدى العقدين الماضيين.

وحذرت الإدارة الوطنية الأميركية للمحيطات والغلاف الجوي، وهي الوكالة الحكومية المسؤولة عن رسم خرائط اتجاهات الطقس، هذا الأسبوع من أن غطاء الجليد في البحيرات الكبرى انخفض إلى أدنى مستوى تاريخي له في هذا الوقت من العام.

وبناءً على البيانات المتاحة حتى الآن، يعتقد المحللون أن فترة الشتاء الأخيرة من ديسمبر إلى فبراير (شباط) ستكون الأكثر دفئاً منذ تم تركيب معدات التتبع الموثوقة في مطارات الولايات المتحدة في الخمسينات من القرن الماضي. وتقدر «سي دبليو جي» أنها ستكون أكثر دفئاً بنسبة 3 في المائة من الرقم القياسي السابق المسجل في 2015 - 2016، استناداً إلى درجات التدفئة التي يتم وزنها بالغاز.

وفي غضون ذلك، وصل إنتاج الغاز الأميركي، الذي ارتفع منذ بداية ثورة النفط الصخري قبل 15 عاماً، إلى مستويات جديدة. وتقدر «ستاندرد آند بورز غلوبال كوميديتيز إنسايتز» أن الإنتاج ارتفع إلى مستوى قياسي يزيد على 105 مليارات قدم مكعبة يومياً في ديسمبر. وانخفض الإنتاج في يناير قبل أن يعود إلى حوالي 105 مليارات قدم مكعبة في اليوم مرة أخرى في أوائل فبراير.

انهيار السعر

وقال مدير الأبحاث في «ستاندرد آند بورز»، لوك لارسن، عن انهيار السعر: «يعود الأمر إلى الطقس ومستويات الإنتاج القياسية التي انتهينا بها هذا العام»، مشيراً إلى أن منتجي الغاز سيضطرون قريباً إلى خفض الإنتاج.

وأضاف «أعتقد أننا سنواجه على الأرجح بعض المشاكل من وجهة نظر الإنتاج إذا استمررنا على هذا المستوى. من المحتمل جداً أن نشهد توقفاً للإنتاج».

وأشار عدد قليل من منتجي الغاز إلى خطط لخفض برامج الحفر في الأيام الأخيرة، حيث تؤثر أسعار الضعف على هوامش ربحهم.

وقالت شركة «كومستوك ريسورسيز» إنها ستخفض منصاتها في الحقل من سبع إلى خمس وتوقف أرباحها حتى يرتفع السعر. وخفضت «أنتيرو ريسورسيز» عدد المنصات من ثلاث إلى اثنتين، وخفضت ميزانية التنقيب لديها.

من جهتها، قالت شركة «إي كيو تي»، أكبر منتج في البلاد، إنها مستعدة لخفض الإنتاج حسب الحاجة هذا العام، حسب تحرك الأسعار. وقال الرئيس التنفيذي للشركة، توبي رايس، للمحللين هذا الأسبوع: «على المدى القصير، نحتاج إلى أن نكون حساسين تجاه السوق التي نحن فيها - سيكون خفض النشاط أمراً كبيراً».

ارتفاع مخزون الغاز نتيجة الفائض

وأدى فائض الغاز إلى زيادة المخزونات، حيث وصلت إلى حوالي 2.54 تريليون قدم مكعبة الأسبوع الماضي، وفقاً لإدارة

معلومات الطاقة الأميركية، بزيادة قدرها 11 في المائة عن العام السابق و16 في المائة عن متوسط الخمس سنوات.

كما أدى تباطؤ الطلب إلى انخفاض الأسعار ورفع مستويات التخزين في أجزاء أخرى من العالم. وفي أوروبا، انخفض سعر العقود القياسية لمرفق نقل الملكية الذي يتم تداوله على بورصة «إنتركونتيننتال» بنسبة 22 في المائة هذا العام ليصل إلى حوالي 25 يورو لكل ميغاواط في الساعة، أو 7.90 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وهو أقل من عُشر ما كان عليه في ذروة أزمة الطاقة في صيف 2022.

وانخفض سعر الغاز الطبيعي المسال الذي يتم تسليمه إلى شمال شرقي آسيا، حسب تقييم وكالة تقارير الأسعار «أرغوس»، بنسبة 23 في المائة هذا العام، ويتم تداوله عند مستويات شوهدت آخر مرة في عام 2021.

توقعات باستمرار انخفاض الأسعار

ويعتقد التجار أن اختلال التوازن بين العرض والطلب سيستغرق وقتاً حتى يختفي، حيث تشير أسواق الخيارات إلى فرصة ضئيلة لحدوث تحسن كبير في الأسعار الأميركية على المدى القريب.

وقال رئيس قسم السلع الأولية في بنك الولايات المتحدة، تشارلي ماكنمارا: «أعتقد أن السوق قد شطبت بالفعل عام 2024 من حيث أي ارتفاع صعودي مستمر. لقد أصبحت ترى أن السوق بدأت بالفعل في تكوين رأي مفاده أننا بحاجة إلى البقاء هنا لفترة من الوقت للمساعدة في حل مشكلة العرض الزائد».

اتفاق الشركاء على زيادة إنتاج حقل تمار الإسرائيلي للغاز الشرق الأوسط

قال الشركاء في حقل تمار الإسرائيلي للغاز الطبيعي، الأحد، إنهم اتفقوا على زيادة الإنتاج في الحقل البحري، وهو مصدر رئيسي للطاقة لإسرائيل، ويزود الأردن بهدف الاستهلاك المحلي، ومصر بهدف تصدير الفائض لأوروبا.

وقالت شركة «شيفرون» المشغّلة للحقل، إن هذه الخطوة ستزيد الطاقة الإنتاجية لتمار إلى ما يصل إلى 1.6 مليار قدم مكعبة يومياً من مليار قدم مكعبة حالياً.

وقال جيف إوينغ، المدير الإداري لوحدة أعمال شرق البحر المتوسط في «شيفرون» إن هذا «يعكس التزام (شيفرون) المستمر بالشراكة مع دولة إسرائيل لمواصلة تطوير موارد الطاقة لديها لصالح أسواق الغاز الطبيعي المحلية والإقليمية».

وذكرت «شيفرون» أن المرحلة الثانية تشمل إعادة تشغيل الضواغط الموجودة في المحطة البرية في مدينة أسدود، وتبني على قرار سابق للاستثمار في خط أنابيب ثالث بين الحقل ومنصة الحفر. وأضافت أنه «من المقرر الانتهاء من مرحلتي توسعة تمار في عام 2025».

من جانبها، قالت شركة «تمار بتروليوم»، وهي شريك آخر في المشروع، في بيان تنظيمي إن الاستثمار الجديد يبلغ نحو 24 مليون دولار.

«الخلايا الشمسية الترادفية»... ما صعوبات انتشارها عربياً؟

القاهرة: محمد السيد علي

الشرق الأوسط

تكتسب الخلايا الشمسية الترادفية المصنوعة من البيروفسكايت والسيليكون أهمية خاصة، في ظل اتجاه العالم نحو الطاقة النظيفة؛ نظراً لكفاءتها العالية، مقارنة بخلايا السيليكون البلوري التقليدية التي تهيمن على السوق العالمية للخلايا الكهروضوئية.

ويبلغ الرقم القياسي العالمي الحالي لكفاءة الخلايا الشمسية من البيروفسكايت والسيليكون حوالي 32 في المائة؛ ما يعني أن ما يقرب من ثلث الإشعاع الشمسي يتم تحويله إلى طاقة كهربائية. وبالمقارنة، فإن الخلايا الشمسية التقليدية القائمة على السيليكون قادرة حالياً على الوصول إلى حوالي 22 في المائة فقط من الكفاءة.

وتتكون الخلايا الشمسية الترادفية - التي لا تزال قيد التطوير في المختبر ولم يتم تطويرها تجارياً - من طبقتين، إحداهما من البيروفسكايت والأخرى من السيليكون، فيما تتكون الخلايا الشمسية التقليدية المنتشرة تجارياً من طبقة واحدة من السيليكون.

وتتمتع الخلايا الشمسية الترادفية بمميزات؛ أبرزها الكفاءة العالية، والمرونة في التصميم التي تتيح إمكانية تصميم خلايا شمسية بأشكال وأحجام مختلفة، ما يجعلها ملائمة لمجموعة متنوعة من التطبيقات، بما في ذلك الاندماج في الهياكل المعمارية، بالإضافة إلى الأداء الجيد في ظروف الإضاءة المنخفضة.

ورغم هذه الفوائد، تواجه الخلايا الشمسية الترادفية بعض التحديات مثل استقرارية البيروفسكايت على المدى الطويل ومقاومتها لعوامل التآكل والتقادم، بالإضافة لقِصر العمر الافتراضي، الذي تعمل فرق بحثية حول العالم على إطالته، حتى تصير منافساً للخلايا الشمسية التقليدية.

أرقام قياسية عربية

وفي مسعى لانتشار الخلايا الشمسية الترادفية عربياً، كان لجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية «كاوست» في المملكة العربية السعودية بصمة فاعلة في الجهود العالمية لتطوير هذه الخلايا. وفي عام 2023، أعلن فريق «كاوست» عن تحقيق رقمين قياسيين عالميين لكفاءة تحويل الطاقة باستخدامها، تبع ذلك تحقيق 5 أرقام قياسية عالمية في العام نفسه، ما يظهر تقدماً سريعاً في تقنية الخلايا الشمسية الترادفية.

وكان أعلى كفاءة تحويل طاقة بهذا النوع حتى شهر مارس (آذار) الماضي حوالي 32.5 في المائة، وسُجلت باسم «مركز هلمهولتز برلين للمواد والطاقة»، لكن فريق «كاوست» وضع قدماً عربية في مجال تطويرها بكفاءة أعلى، ونجح في تجاوز رقم المركز الألماني، بالإعلان في أبريل (نيسان) الماضي عن الوصول إلى نسبة 33.2 في المائة، وبعد مرور نحو شهر أعلنوا عن رقم جديد، وهو 33.7 في المائة. وصادقت مصلحة اختبار الطاقة الشمسية الأوروبية على الرقمين.

وكشف الباحثون في مركز أبحاث الطاقة الشمسية بـ«كاوست» عن خريطة طريق لتطوير الخلايا الشمسية الترادفية وتسويقها؛ ما يمهد الطريق لمستقبل مدعوم بالطاقة النظيفة الوفيرة وغير المكلفة في المملكة العربية السعودية والعالم، ونشرت الدراسة في العدد الأخير من دورية «ساينس».

وتناولت الدراسة جهود الفريق لتحسين كفاءة الطاقة الشمسية لتحقيق أهداف الطاقة الشمسية في المملكة العربية السعودية.

يقول البروفسور ستيفان دي وولف، أحد فريق الباحث بـ«كاوست»، إن من المتوقع أن تتجاوز سوق الخلايا الترادفية من مادتي البيروفسكايت والسيليكون 10 مليارات دولار في غضون عقد من الزمن. وأضاف، عبر موقع الجامعة، أن «كاوست» تمتلك الريادة العالمية في تطوير هذه التقنية الواعدة التي يمكنها توفير طاقة نظيفة ومنخفضة التكلفة يستفيد منها الجميع.

وعن مدى توافر مواد إنتاج الخلايا الشمسية الترادفية في البيئة العربية، يقول الدكتور أركان أيدين، عضو فريق البحث بـ«كاوست» لشبكة «SciDev.Net»، إن خلايا البيروفسكايت الشمسية تنتمي لمجال ناشئ، وهذا يمثل فرصة للدول العربية، بما في ذلك السعودية، لتطوير المواد الخام اللازمة لتصنيع هذه الخلايا.

وأضاف أن تحضير خلايا البيروفسكايت يتضمن مواد كيميائية قائمة على الرصاص مع أملاح عضوية وغير عضوية أخرى تدخل في عملية التصنيع، ومن خلال التركيز على تطوير هذه المواد وإنتاجها، يمكن للدول العربية المساهمة في نمو صناعة البيروفسكايت وسلسلة التوريد المرتبطة بها.

تحديات رئيسية

وحسب خريطة طريق فريق «كاوست»، فإن ترجمة نجاح خلايا البيروفسكايت في المختبر، وتحويل ذلك إلى تطبيقات في العالم الحقيقي يتطلبان دراسة متأنية؛ نظراً للتحديات الرئيسية لتطوير هذه التقنية الحديثة وتسويقها.

ومن بين هذه الأمور التي تقترح الورقة أخذها في الاعتبار هي مراعاة ظروف العالم الحقيقي، مثل درجات الحرارة المتغيرة وكثافة أشعة الشمس، حيث تقترح إجراء اختبارات جغرافية «ميدانية» لتحسين أداء الخلايا الشمسية في مواقع محددة.

في هذا الصدد، أضافت الدراسة أن تسريع اختبارات الاستقرار للخلايا الشمسية هو أيضاً من بين الاعتبارات الأساسية لهذه التقنية، حيث يتعين أن يكون للخلايا الشمسية المنشورة عمر افتراضي يدوم عقوداً، وبسبب ذلك، فإن تسريع

اختبارات التدهور والتآكل التي تستغرق سنوات عديدة إلى إطار زمني أقصر بكثير ضروري للغاية، خصوصاً أنها (اختبارات) بالغة الأهمية لتحديد الأسعار والضمانات التنافسية.

وأشارت إلى أن عمليات التصنيع الحالية لتلك الخلايا تنطوي على تكاليف مادية عالية ومواد كيميائية يحتمل أن تكون خطرة، حيث تتطلب احتياطات سلامة مكلفة أيضاً؛ لذا تقترح الورقة نماذج مبتكرة لخطوط الإنتاج والتصنيع الميكانيكية لتحديد فرص خفض التكلفة خلال هذه العملية.

في المقابل، يقول الدكتور أحمد مرتضى السمان الأستاذ بمركز بحوث وتطوير الفلزات في مصر، لـ«الشرق الأوسط»، إن أحد أبرز التحديات التي تواجه تطوير الخلايا الشمسية المصنوعة من البيروفسكايت عربياً وعالمياً هي قلة استقرارها، وهذا يعني أن كفاءة تحويل الطاقة في هذه الخلايا تتدهور بمرور الوقت؛ نظراً لحساسية البيروفسكايت للرطوبة، مضيفاً أنه رغم أن هذه الخلايا الشمسية حققت كفاءة تحويل طاقة عالية في المختبر، فإن كفاءتها في التطبيقات العملية لا تزال أقل، كما أن تكلفة تصنيعها لا تزال مرتفعة نسبياً، وتجرى حالياً أبحاث متعددة حول العالم لتحسين كفاءة تلك الخلايا، وتطوير تقنيات تصنيع جديدة تُقلّل من تكلفة إنتاجها.

النفط يثير مخاوف الاقتصاد الأسرع نموا في العالم

أحمد مصطفى

اندبندنت

من الصعب تخيل أن الدولة التي تحظى بأسرع معدل نمو اقتصادي في العامين الأخيرين هي دولة صغيرة لا يصل عدد سكانها إلى مليون نسمة حتى، ولم يكن يعرف بها كثر من قبل. حتى بعد اكتشاف شركة الطاقة الأميركية العملاقة «إكسون موبيل» النفط فيها وبدء الإنتاج عام 2016 لم تثر تلك الدولة اهتمام الإعلام، بخاصة الاقتصادي، لكن اسمها تردد في الأخبار أخيراً بعد حشد جارتها الكبيرة فنزويلا قواتها على الحدود معها، وتهديدها بالسيطرة على بعض مناطق الإنتاج البحري للنفط.

إنها دولة غويانا التي ربما يصعب عليك إيجادها على الخريطة ما لم تبلغ أنها محصورة بين فنزويلا وسورينام على شاطئ الأطلسي في أميركا الجنوبية.

كانت غويانا من أسوأ اقتصادات منطقة الكاريبي أداء قبل 2015، أما الآن فتنتج آبار النفط المكتشفة في شواطئها 645 ألف برميل يومياً، ووفرت عائداً للحكومة بمقدار 1.6 مليار دولار في العام الماضي، وتضاعف حجم اقتصاد الدولة الصغيرة أربع مرات خلال خمس سنوات.

تتوقع الشركة الأميركية أن يصل إنتاجها من النفط بحلول عام 2028 إلى 1.2 مليون برميل يومياً، وتشهد حالياً تنافساً من كبرى شركات الطاقة الأميركية وغيرها لاستغلال الاحتياطات النفطية تحت مياهها البحرية، وذلك مما جعل فنزويلا تطالب بحقوق في بعض مناطق الاستغلال، وتحشد قواتها على حدود غويانا، لضمان عدم تغول الشركات الأميركية على الاحتياطات الفنزويلية المتاخمة.

بحسب تقديرات سوق الطاقة، ستشكل الزيادة في إنتاج غويانا نسبة 16 في المئة من إجمالي النمو في المعروض النفطي العالمي، ونتيجة عدد سكانها البالغ 800 ألف نسمة يمكن أن تتجاوز الكويت كصاحبة أعلى نصيب للفرد من الإنتاج في البلاد.

نعمة ونقمة

تستضيف غويانا هذا الأسبوع مؤتمرها النفطي السنوي في العاصمة جورجتاون، التي بدت تظهر فيها سلاسل الفنادق الفخمة مثل «ماريوت». ومن هناك، كتب مراسل وكالة «بلومبيرغ» تحقيقاً عن الفارق بين رجال صناعة الطاقة والمصرفيين في الفندق، الذين يستعدون للمؤتمر، وسكان غويانا خارجه، بخاصة في المناطق الفقيرة التي لا تظهر أثر الثروة النفطية على المواطنين.

يحاول رئيس غويانا عرفان علي، البحث عن التوازن بين نعمة الثروة النفطية وتبعات تلك الثروة على البلاد خارجياً وداخلياً، لذا أسس صندوقاً تحول إليه النسبة الكبرى من عائدات النفط، على أن يستخدم في الإنفاق على الاستثمار في مشروعات الخدمات والبنية التحتية، التي توفر فرص العمل وأيضاً دعم الأسر الأكثر عرضة لارتفاع كلفة المعيشة.

يوجد الصندوق لدى بنك الاحتياط الفيدرالي لنيويورك وسحبت منه الحكومة العام الماضي مليار دولار، وترغب حكومة الرئيس علي في زيادة سقف السحب، وهو ما تنتقده المعارضة وتعتبره رافداً لغياب الشفافية والمساءلة، لكن الحكومة تحاول بالفعل تأهيل من يرغب من السكان للعمل في مجال الطاقة الجديد. واستثمرت 100 مليون دولار في معهد التدريب للنفط والغاز الأول في البلاد، الذي ينتظر أن يبدأ العمل في وقت لاحق من هذا العام. وتستهدف الحكومة أن يؤهل المعهد 4500 من سكان غويانا للعمل في القطاع.

مشكلات اجتماعية واقتصادية

تدرك حكومة الرئيس عرفان علي أن الثروة النفطية تأتي مع تحدياتها، ليس فقط من ناحية الجيران القريبين مثل فنزويلا أو البعيدين كالشركات الأميركية الكبرى التي تريد امتيازات نفطية بشروط مربحة، وإنما أيضاً هناك مسألة زيادة الفجوة بين سكان غويانا المستفيدين من طفرة النفط، ومن لا تطالهم فوائد الثروة الجديدة. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تضاعف حجم الاقتصاد نتيجة الثروة النفطية إلى استمرار معدلات التضخم مرتفعة، وهو ما يضغط على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل في غويانا. في عام 2016 كان معدل التضخم عند نسبة 0.8 في المئة، أما الآن فهو عند نسبة 6.6 في المئة.

هناك أيضاً مشكلة تعزيز الفوارق بين مكونات المجتمع، فمثلاً سكان غويانا من أصل هندي لا يمثلون سوى نسبة 10 في المئة من السكان، لكنهم الغالبية في الطبقة المستفيدة اقتصادياً مقابل السكان من أصل أفريقي وأعراق أخرى.

على رغم إعلان الرئيس عرفان علي تعهد حكومته بتوفير 50 ألف وظيفة جديدة بحلول العام المقبل، فالمشكلة أن تلك الوظائف في قطاعات جديدة على سكان البلاد الذين يحتاجون إلى تدريب وتأهيل مهني لها. تقول شركة «إكسون موبيل»، وغيرها من الشركات التي تعمل أو تسعى إلى العمل في قطاع النفط في البلاد، إنها ملتزمة التوظيف من السكان المحليين، ومع ذلك فمعدلات البطالة مرتفعة جداً، وتصل إلى نسبة 12.4 في المئة.

وبحسب بيانات «إكسون موبيل» فإنها توظف بالفعل ما يصل إلى 6 آلاف من السكان المحليين، في مشروعات الإنتاج التابعة لها من الحقول البحرية هناك، إلا أن عقد امتياز الشركة الأميركية في حد ذاته يمثل مشكلة أخرى لحكومة الرئيس علي.

التكالب الأميركي

نصح صندوق النقد الدولي حكومة غويانا بضرورة تعديل قوانين الضرائب، وضمان شروط أفضل في منح الامتيازات النفطية لضمان عائدات عادلة للخزانة العامة. وبحسب «بلومبيرغ الشرق» يقول الرئيس علي إن حكومته تعمل حالياً على اتفاقات أكثر توازناً لأي تعاقدات مستقبلية في قطاع النفط. ومن بين ما يدرس، إنشاء شركة نفط وطنية تملكها

الدولة، ويديرها شريك استراتيجي تتولى منح الامتيازات وعقد الاتفاقات، ومن الخيارات الأخرى أن تطرح الامتيازات الجديدة للتنقيب والإنتاج في مزادات للشركات الخاصة.

تعمل في غويانا حالياً، إلى جانب شركة «إكسون موبيل»، شركة النفط الصينية الوطنية الكبرى «سينوك»، وتسعى ثاني أكبر شركة طاقة في الولايات المتحدة بعد «إكسون» وهي شركة «شيفرون» إلى دخول قطاع الإنتاج، لذا أعلنت «شيفرون» نهاية العام الماضي عن صفقة استحواذ على شركة «هيس» الأميركية التي تعمل أيضاً في البلاد، بقيمة 53 مليار دولار. ويأتي تكالب الشركات الأميركية على الثروة النفطية المكتشفة في غويانا بهدف زيادة الإنتاج من مناطق قريبة للولايات المتحدة غير كندا والمكسيك من ناحية، ومن ناحية أخرى قطع الطريق على الشركات الصينية أن تتوسع في الإنتاج في هذه البلاد.

اندماج جديد يخلق عملاقا بقطاع الطاقة الأميركية مدفوعا بالطلب المستقبلي

اندبندنت

ظهر عملاق نفطي جديد بعد اندماج بين شركتي النفط الأميركيتين «دايامون باك إنرجي» و«إنديفور»، إذ أبرمت الصفقة بحجم 26 مليار دولار لإنشاء شركة «بيهيموث».

تأتي أهمية هذه الصفقة في اتجاه معاكس لما روجت له عديد من مراكز الدراسات في العواصم الغربية عن قرب ذروة النفط، إذ تؤكد صفقات النفط والغاز المتتالية، والتي بلغت قيمتها نحو 250 مليار دولار في السنوات الأخيرة أن الطلب ما زال قوياً على الصناعة.

المستثمرون بـ«وول ستريت»

تأتي عودة المستثمرين نحو الأسهم النفطية في «وول ستريت»، بعد سنوات من التشكيك في الصناعة، وقفزت أسهم الشركتين بعد أنباء الاستحواذ، في إشارة إلى توقعات المستثمرين المستقبلية. وقبل أيام قليلة، قررت شركة الملياردير الشهير وارين بافيت، «بيركشاير هاثاواي»، أن تزيد حصتها في شركة «شيفرون الأميركية»، في تأكيد آخر من أهم مستثمر في تاريخ «وول ستريت»، على وجود فرصة قوية في قطاع النفط، في وقت استثمرت شركة بافيت أيضاً خلال السنوات الأخيرة في شركة «أكسيدنتال بتروليوم».

دعم صناعة النفط

ويعمل الدمج الجديد على دعم صناعة النفط، إذ سيؤدي إلى وجود شركات أكبر وأكثر استقراراً من الناحية المالية، وكفاءة الإنتاج والعوائد النقدية للمستثمرين، وكلها عوامل تصب في مصلحة النمو المستقبلي للصناعة.

ومن المتوقع أن تصل القيمة السوقية للشركة التي تنفذ الاندماج الجديد، وهي «دايامونـد باك»، إلى نحو 60 مليار دولار، لتضع نفسها كلاعب رئيس في صناعة النفط الصخري الأميركي.

سباق الاندماج

كان هناك سباق بين منتجي النفط في الولايات المتحدة للدمج، بهدف تأمين النمو وتقليل الإنفاق الرأسمالي، إذ انخفض عدد شركات النفط الصخري بنحو 40 في المئة على مدى السنوات الست الماضية، بحسب بيانات «بلومبيرغ»، مما يشير إلى التحرك نحو سوق يهيمن عليها عدد أقل من الكيانات الأكبر.

بعد صفقة «إكسون» التي بلغت قيمتها نحو 60 مليار دولار لشراء «بايونير» في العام الماضي، أعلنت «شيفرون» عن صفقة شاملة للأسهم بقيمة 53 مليار دولار لشراء شركة «هيس». وكشفت شركة «أكسيدنتال بتروليوم» في أواخر العام الماضي عن اتفاق بقيمة 10.8 مليار دولار لشراء شركة «كراون روك» المنتجة في غرب تكساس.

وفي الشهر الماضي، وافقت شركة الطاقة «آي بي آي» على شراء نظيرتها الأصغر «كالون بتروليوم» في صفقة تبلغ قيمتها نحو 4.5 مليار دولار شاملة الديون.

دعم أسعار النفط

لكن على رغم أهمية هذه الاندماجات فإن المستثمرين يتوقعون أن تؤدي إلى تباطؤ في إنتاج النفط، لأن الشركات المندمجة ستنشغل بالفترة الانتقالية في دمج أعمالها وتقليل النفقات غير المهمة، ورفع كفاءة استثماراتها، مما يدعم أسعار النفط العالمية من طريق تقليل ضغط المعروض النفطي في الأسواق.

وهناك أمر مهم آخر قد ينشأ عن هذه الصفقات النفطية الجديدة في زيادة الكفاءة في الإنتاج من طريق استخدام تكنولوجيا متقدمة، وسيؤدي إلى ظهور قيادات جديدة، فالاندماج الجديد أدى إلى خروج شخصية مهمة في شركة «إنديفور»، وهو أوتري ستيفنز، الذي يترك إرثاً كبيراً كأحد أهم المغامرين في قطاع النفط الصخري.

وستجرى صفقة الاندماج عبر تبادل أسهم وجزء نقدي، وبعد الاندماج سيمتلك مساهمو «دايموندباك» حصة الغالبية في الكيان الجديد.

دولة عربية تنضم إلى قائمة منتجي النفط قبل نهاية 2024

الطاقة

من المقرر قبل نهاية عام 2024 انضمام بلد عربي جديد إلى قائمة الدول المنتجة للنفط، وذلك سعيًا لاستغلال القدرات التي لديه، وبما يسمح للاستفادة منها في زيادة الإيرادات وتقليل معدلات الفقر.

إذ يواصل الصومال جهود التنقيب عن النفط، بهدف التوصل إلى أول إنتاج للخام خلال العام الجاري (2024)، إذ تستعد البلاد لتحقيق تقدّم إيجابي في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، كشف وزير البترول والمعادن عبدالرازق عمر محمد، في تصريحات صحفية اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، أن بلاده تسير على الطريق الصحيح باتجاه بدء أول إنتاج نفطي خلال العام الجاري.

وأوضح الوزير أن الصومال يخطط لاستخراج النفط من 7 مربعات على طول سواحل البلاد، لا سيما في المناطق التابعة لولايات غلمدغ وجنوب الغرب وجوبالاند، لافتًا إلى أنه يجري حاليًا التقييم النهائي لجهود التنقيب عن النفط، بجانب تقييم الأثر البيئي لموقع الاستخراج.

التنقيب عن النفط في الصومال

في عام 2022، توصلت البلاد إلى اتفاق مع شركات أجنبية، أبرزها «كوست لاين إكسبلوريشن» (Coast Line Exploration)، التي تتخذ من هيوستن في ولاية تكساس الأميركية مقرًا لها، وذلك بهدف التنقيب عن النفط وإنتاجه في 7 مناطق بحرية، بحسب ما نشرته مؤسسة الصومال الجديد للإعلام.

وحينها، وافق الرئيس حسن شيخ محمود على أن تواصل شركة «كوست لاين إكسبلوريشن» الأميركية خططها للتنقيب عن النفط والغاز في البلاد، إذ أعلنت الشركة أنها ستدفع -بموجب ذلك- مكافأة توقيع قدرها 7 ملايين دولار، قبل بدء عملية الاستكشاف، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وفي مايو/أيار من عام 2023، انطلقت أعمال التنقيب عن النفط في الصومال، من خلال الشركة الأميركية، الأمر الذي شجع شركات عالمية أخرى على العودة إليها، لا سيما أنها تقع على ممر شحن دولي حيوي، بعد موافقة الحكومة على خريطة طريق أولية مع الشركتين، في مارس/آذار 2020.

يشار إلى أن شركة تي جي إس «TGS» كانت قد أجرت مسوحات زلزالية ثنائية الأبعاد، في عام 2014، رجّحت خلالها أن يكون هناك 30 مليار برميل من النفط الخام، في 15 مربعًا قدّمتها الحكومة الصومالية في البداية إلى الشركات الأجنبية للاستثمار.

وكانت شركة «كوست لاين إكسبلوريشن» قد أعلنت للمرة الأولى في فبراير/شباط 2022 أنها وقّعت اتفاقيات مشاركة عامة لنحو 7 مربعات، تغطي مساحة كبيرة تبلغ نحو 35 ألف كيلومتر مربع، وهو ما جاء بعد عامين من إطلاق الجولة البحرية الأولى في الصومال، وهي الصفقة التي ألغاها الرئيس السابق محمد عبدالله محمد.

تحديات تواجه النفط الصومالي

وافق الرئيس الصومالي على صفقة التنقيب عن النفط في البلاد، وذلك بعد تولّيه مهام منصبه في مايو/أيار 2022، بالإضافة إلى توقيعه اتفاقًا مع ولايات الدولة، الأمر الذي عدّه المحللون نقطة توافق لمنع أيّ خلافات داخلية، وفق ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

وعلى الرغم من التوافق الذي حققه الرئيس حسن شيخ محمود بتوقيع الاتفاق مع الولايات، فإن التخوفات استمرت من أن يصبح قطاع النفط والمواني الجديدة المرتبطة به أهدافًا محتملة لمقاتلي حركة الشباب، الذين يسيطرون على مساحات واسعة من أراضي الدولة.

يشار إلى أن الحرب الأهلية كانت أحد أكبر العوائق والتحديات التي واجهت التنقيب عن النفط في الصومال، إذ إن كبريات شركات النفط العالمية -بما في ذلك شيفرون (Chevron) وإيني (Eni) وإكسون موبيل (Exxon Mobil) وشل (Shell)- بدأت العمل هناك في خمسينيات القرن الماضي، لكنها انسحبت بسبب هذه الحرب.

بالإضافة إلى ذلك، يعاني قطاع النفط مع المناطق الانفصالية في البلاد، إذ سبق أن رفضت الحكومة الفيدرالية حصول شركة «جينيل إنرجي» على مربعات من الحكومة المحلية للولاية الانفصالية، والتي تقول التقديرات، إنها تحتوي على 5 مليارات برميل من النفط.

يُذكر أن أرض الصومال كانت قد أعلنت في عام 1991 انفصالها عن الصومال، ومنذ ذلك الوقت لم تتمكن من الحصول على اعتراف دولي بها دولةً مستقلة، وتستهدف العمل مع الشركات النفطية العالمية، للحصول على هذا الاعتراف.

أميركا تتلاعب بمخزون النفط الإستراتيجي.. وهذه خطتها لسعر 95 دولارًا

أحمد بدر

الطاقة

يتوقع الخبراء أن الرئيس الأميركي جو بايدن قد يسحب من مخزون النفط الإستراتيجي لدى بلاده إذا ارتفعت أسعار النفط، ووصل سعر غالون البنزين إلى 4 دولارات، إذ إن السعر الحالي للغالون (4 لترات) 3.25 دولارًا.

وفي هذا السياق، يرى مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، أنه إذا ارتفع خام غرب تكساس الأميركي إلى نحو 90 دولارًا للبرميل، فإن إدارة بايدن ستسحب من المخزون قبل الانتخابات، سواء انخفضت الأسعار أم لا.

وأوضح الحجي -خلال حلقة من برنامجه «أنسيّات الطاقة»، قدمها على منصة «إكس» (تويتر سابقًا)، بعنوان «أسواق الطاقة بين البيتكوين ومخزون النفط الإستراتيجي»-، أن هذا الأمر قد يختلف حوله الخبراء، ولكن يجب توضيح أمور عديدة، سواء من وجهة نظر الدول الخليجية والعربية أو من وجهة نظر الأسواق العالمية.

وأضاف: «عندما أسست أميركا وزارة الطاقة، التي افتتحت في 1977، أنشأت معها مخزون النفط الإستراتيجي، وفي الوقت نفسه تأسست وكالة الطاقة الدولية عام 1974، التي كان أحد الشروط الأساسية للانضمام إليها إنشاء مخزون إستراتيجي، يكفي 90 يومًا، من صافي واردات النفط بصورة عامة».

مخزونات الهند الإستراتيجية

يقول الدكتور أنس الحجي، إن شروط الوكالة أن تكون المخزونات من صافي واردات النفط الخام، والمقصود أنه إذا كانت الدولة تصدر يجب النظر إلى الصافي، وتخزين 90 يومًا لتصبح عضوًا، ويجب أن تثبت أن هذه الكمية موجودة، وهذا الأمر مهم من نواحٍ عدة.

وأضاف: «نجد في الأخبار أن الهند قدمت طلبًا رسميًا للانضمام إلى وكاله الطاقة الدولية، وهو أمر مهم -سياسيًا- للحكومة قبل الانتخابات، فهو يعني أن بلادهم أصبحت في مصافّ الدول المتقدمة مع دول أوروبا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا».

لكن هناك إشكالية كبيرة، وفق الدكتور أنس الحجي، وهي أنه بالنظر إلى شرط الوكالة أن تكون لدى الدولة الراغبة في الانضمام إليها مخزونات إستراتيجية تُقدر بنحو 90 يومًا من صافي الواردات، وليس مخزونًا تجاريًا، نجد أن الهند عليها شراء 450 مليون برميل، وتخزينها إستراتيجيًا لتصبح عضوة بالوكالة، في حين أنها لديها حاليًا 18 مليون برميل فقط.

وتابع: «لكننا عهدنا من الغرب الكذب والخداع، أتوقع التلاعب بهذه الطريقة وحساب المخزونات التجارية أيضًا، لا سيما مع سيطرة الحكومة على الشركات، إذ إن أغلبها شركات حكومية، فهم يحسبون المخزونات التجارية بوصفها ضمن مخزون النفط الإستراتيجي».

ولفت إلى أن المخزون الكامل «التجاري والإستراتيجي» في الهند يبلغ 90 مليون برميل فقط، في حين أن المطلوب 450 مليونًا، موضحًا أن هناك لعبة هندية، وهي أن تسمح الولايات المتحدة أو دول أخرى بما فيها دول الخليج بأن تخزن الهند نفطًا فيها.

بعبارة أخرى، وفق الحجي، أنه إذا أرادت الهند أن تشتري من الإمارات 10 ملايين برميل، فهي تشتريها ثم تطلب من الإمارات أن تخزنها لديها، لكي تفي الطلب من وكالة الطاقة الدولية، ثم تسحبها إلى أراضيها، ولكنها لا تملك إثبات أنها خزنت 10 ملايين برميل، لافتًا إلى أن الهنود يطالبون الدول الأخرى بأن تخزن لديهم.

وأشار إلى أن المضحك في الأمر أن وظيفه مخزون النفط الإستراتيجي هي الاستفادة منه في أوقات الطوارئ، ولكن كيف يمكن أن تستفيد الهند من الكميات التي تخزنها في أميركا حال حدوث أي طوارئ.

مخزون النفط الإستراتيجي الأميركي

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن الولايات المتحدة حاليًا مصدر صافٍ للنفط، ومن ثم لا ينطبق عليها أي شرط من شروط وكالة الطاقة الدولية، أي أنه إذا باع الرئيس الأميركي جو بايدن مخزون النفط الإستراتيجي كله، فهذا لا يخالف قوانين الوكالة، لأن القانون يقول إن عليها أن تحتسب 90 يومًا من صافي الواردات.

وأضاف: «هناك الآن 355 مليون برميل في المخزون، يمكن التخلص منها بالكامل، ولكن المتوقع أنه إذا ارتفعت الأسعار إلى 95 دولارًا بالنسبة إلى خام برنت، فهذا يرفع أسعار البنزين في الولايات المتحدة إلى 4 دولارات للغالون في المتوسط».

عندها، وفق الحجي، ستسحب إداره بايدن من مخزون النفط الإستراتيجي، والمتوقع أن تسحب بين 30 و60 مليون برميل، في محاولة -على الأقل- لمنع الأسعار من الارتفاع، لذا يجب الانتباه إلى ما تفعله الإدارة الأميركية الآن.

وأوضح الدكتور أنس الحجي أن إدارة الرئيس جو بايدن قررت في البداية أنها ستعود إلى ملء مخزون النفط الإستراتيجي، لأنها سحبت 180 مليون برميل في عام 2022، إذ إنها أعلنت أنها ستشتري بأسعار أقل من 70 دولارًا للبرميل، ولكنها الآن تشتري بسعر 78 دولارًا.

وأردف: «السؤال الآن: عندما تشتري إدارة بايدن النفط بسعر 78 دولارًا لتخزينه، هل لديها ضمانات من دول أخرى أن أسعار النفط لن تنخفض عن هذا السعر؟ لأنه يبدو كذلك أن هناك بعض الضمانات».

شراء ثم بيع وشراء

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن إدارة بايدن تستهدف شراء 30 مليون برميل

بحلول شهر يوليو/تموز أو أغسطس/آب قبل الانتخابات، وحال ارتفاع أسعار النفط إلى 95 دولارًا، تبيعها.

وتابع: «يريدون شراء النفط بنحو 78 دولارًا، وبيعه بنحو 95 دولارًا، أي أن جزءًا من الضمانات أن الأسعار لن تنخفض عن هذا، وهناك تخوف من ارتفاع الأسعار قبل الانتخابات، وبالتالي يحققون أرباحًا من هذه العملية».

ولفت إلى أن الملاحظ أن الإدارة الأميركية سحبت من مخزون النفط الإستراتيجي 211 مليون برميل في 2022، منها 180 مليونًا أقرها بايدن، و31 مليون برميل أقرها الكونغرس بسبب قانون الموازنة، والآن يحاولوا الشراء، إذ اشتروا حتى الآن 12 مليون برميل فقط 3- ملايين كل شهر- بسعر 78 دولارًا.

وصرح الدكتور أنس الحجي بأن أميركا تشتري 3 ملايين برميل فقط شهريًا، لأسباب تقنية، إذ إن هناك 4 أماكن يُخزّن فيها النفط، وهي عبارة عن أماكن فيها مغاور ملحية يخزن فيها النفط بكميات كبيرة، منها مكانان يخضعان للصيانة، وأحدهما للنفط الحلو، وهم لا يريدون ذلك، في حين الثاني للنفط الحامض.

وأشار إلى أن هذه المغاور -تقنيًا- لا يمكن حقنها بأي كميات تزيد على 100 ألف برميل يوميًا، فإذا اشتروا 90 مليون برميل، لا يمكنهم تخزينها، ويحتاجون إلى وقت طويل لإعادة حقنها في هذه المغاور، فكل ما يستطيعون تخزينه هو 3 ملايين برميل شهريًا.

بعبارة أخرى، وفق الحجي، فإنه بحلول موسم الانتخابات لن تكون هناك أي إضافات أكثر من 30 مليون برميل يوميًا، لذلك من المتوقع سحب هذه الكمية مرة أخرى، ثم إعادة شرائها بعد الانتخابات.

شكراً